الأنباء
الاثنين 2 مايو 2011

الهملان: تأخر تعيين رئيس «البترول الوطنية» يؤثر سلباً على المصلحة العامة ويعطل مصالح العمال

محمد الهملان

قال نائب رئيس مجلس إدارة نقابة عمال شركة البترول الوطنية محمد الهملان انه في الأمس القريب احتفلت شركة البترول الوطنية بمرور 50 عاما على تأسيسها تحت رعاية صاحب السمو الأمير والذي كان لحضور سموه الأثر البالغ في نفوس عمال الشركة لاهتمام سموه الدائم بهذا القطاع الحيوي وبأبنائه العاملين به.

وأعرب الهملان عن أسفه لأن تحتفل الشركة باليوبيل الذهبي لها بعد مرور 50 عاما على تأسيسها دون تعيين رئيس لمجلس إدارتها والذي أثر سلبا على المصلحة العامة وتسبب في تعطيل الكثير من مصالح العمال وما زال المنصب شاغرا منذ أكثر من سبعة أشهر والذي يثير تساؤلا وعلامات استفهام حول شركة تمثل أكثر من 50٪ من حجم الصناعة النفطية تبقى دون رئيس لها حتى تاريخه.

وأكد أننا نعيش في وقت أصبح كل شيء مسيسا ويخضع لحسابات ومقايضات ومصالح بعيدة كل البعد عن مصلحة الوطن وتتحمل الحكومة وحدها المسؤولية الكاملة عن هذا العبث بمقدرات الدولة وثرواتها، حيث بات تعيين القيادات النفطية والمشاريع التنموية جزءا من مساومات ومقايضات الحكومة في سبيل تأييد بعض الكتل النيابية لها مستقبلا في الاستجوابات التي ستقدم لها أو لضمان دعمها لتنفيذ أجندتها الخاصة ولاسيما الزيادات العامة المقررة للقطاع والتي تريد الحكومة أيضا إقحامها ضمن أجندتها السياسية، الأمر الذي أدى إلى خلق جو من التذمر والإحباط لدى كل موظفي القطاع نتيجة لتلك السياسات الخاطئة.

وبين الهملان ان القطاع النفطي مليء بالطاقات والكوادر الوطنية من ذوي الكفاءات والخبرات التي تؤهلهم لقيادة القطاع والنهوض به وانتشاله من حالة الترهل والترنح التي يعاني منها بسبب النهج الحكومي المتبع في تعيين القيادات السابقة وفق معايير المحاصصة والمقايضة وغياب مبدأ الكفاءة والخبرة حيث يتم استبعاد الكثير من تلك الكفاءات لعدم انتمائهم لأي تيارات حزبية أو سياسية، وقد آن الأوان لهذه القيادات أن تتولى إدارة هذا القطاع لتصحيح مساره.

وحذر الهملان من خطر استمرار الحكومة بهذا النهج الذي ستكون له عواقب وخيمة على القطاع النفطي بشكل خاص وعلى الوطن بشكل عام وعليها تغيير ذلك النهج تجاه هذا القطاع لتحرره من هيمنتها وأجندتها السياسية وأن تكف يدها عن التدخلات بالتعيينات ولتدع للقوانين واللوائح والتشريعات تنظم العمل.

التمار: إصدار شهادات الإعاقة الجديدة يكشف مدعي الإعاقة

د.جاسم التمار

قال المدير العام للهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة د.جاسم التمار ان الهيئة بدأت تسلم اسماء وبيانات الاشخاص ذوي الاعاقة العاملين في المؤسسات والوزارات الحكومية للشروع بتحديثها بهدف كشف مدعي الاعاقة.

وأوضح التمار في تصريح صحافي امس ان عملية التحديث سيتم من خلالها ادخال بيانات ذوي الاعاقة في الانظمة الآلية بغرض استحداث شهادات الاعاقة الجديدة باسم الهيئة.

واكد ان هذه الاجراءات تأتي لاستكمال الهيئة تحديث الملفات للكشف عن مدعي الاعاقة الذين تم اصدار شهادات وبطاقات اعاقة لهم دون استكمال اجراءات اللجان الطبية والتعليمية مما ترتب على البعض مخالفات وردت في تقرير ديوان المحاسبة الخاص بالمجلس الاعلى لشؤون المعاقين السابق.

ودعا التمار جميع الاشخاص من ذوي الاعاقة واولياء امورهم الى التعاون مع الهيئة لتسهيل اجراءات التحديث واصدار الشهادات الجديدة لضمان حقوقهم وفق القانون رقم (8) لسنة 2010.

كشف عن وجود تشاورات لمواجهة التعنت بخطوات مدروسة

«نقابة إيكويت»: الشركة تتعسف مع العمالة الوطنية متجاوزة التشريعات الكويتية والمعاهدات والأعراف الدولية

ارشيد الهاجري

صرح مجلس إدارة نقابة العاملين في شركة إيكويت للبتروكيماويات بأن النقابة تقدمت بشكوى رسمية إلى وزير النفط ووزارة الشؤون والاتحاد العام واتحاد البترول واتحاد العاملين بالقطاع الحكومي ومؤسسة البترول الكويتية، تتظلم فيها من شركة إيكويت للبتروكيماويات وتجاهلها لتطبيق قانون العمل في القطاع النفطي رقم 28 لسنة 1969 وكذلك قانون رقم 2010/6 في شأن العمل في القطاع الأهلي الجديد بجانب بعض التشريعات الكويتية والأعراف والمعاهدات الدولية.

وتابعت النقابة انه عندما يفضل بعض المسؤولين مصالح أخرى متجاهلين قوانين وتشريعات الدولة، فإنهم قد يقدمون على فعل أي شيء، وينفذون الأوامر دون تفكير أو دراسة.

وأكدت النقابة أن الشكوى التي تقدمت بها بشأن عدم تطبيق قوانين العمل تعتبر خطوة من العديد من الخطوات وليست هدفا كما يتصور البعض من المسؤولين المتعنتين.

وأشارت النقابة الى أن مساندة الاتحاد العام واتحاد البترول واتحاد القطاع الحكومي وجميع النقابات الزميلة وقوى المجتمع المدني الكويتي كانت ومازالت منذ اللحظات الأولى لتحرك النقابة في هذا الاتجاه، وإن تزايدت بعد مضي الشركة قدما في تطبيق سياستها التعسفية وإقدامها على فصل بعض الموظفين الكويتيين دون أن تأخذ أي اعتبار لقوانين وتشريعات الدولة أو تلتزم بها، وأنه وفي ظل الإصرار والتعنت والرفض والتجاهل الذي تقوم به الشركة تقوم النقابة وبالتشاور مع النقابات الزميلة بخطوات مدروسة وقانونية، سيتم تفعيلها بما يتوافق مع القانون وروح الدستور والقيم والأعراف الوطنية للدولة.

مطالبات النقابة تدعمها جميع النقابات والاتحادات الأهلية

على المسؤولين التحرك بسرعة لوقف التجاوزات بحق الموظفين

وقالت النقابة انها تسعى لكشف ادعاء بعض المسؤولين بالشركة، وإظهار الحقائق على صورتها من سياسة التجاهل والتعنت التي ينتهجها بعض المسؤولين وأدت لاستقالة الكثيرين أو إجبارهم على الاستقالة وتعرضهم للظلم والإجحاف، إلا أنه اليوم وفي ظل الوعي من قبل الجميع بخطورة هذا الأمر أصبح الوضع مختلفا والجميع سيتصدى له.

وبخصوص تجاهل الشركة للقوانين والتشريعات والقرارات الوزارية أشارت النقابة الى أنه «في ظل دأب شركة إيكويت للبتروكيماويات على تطبيق سياستها ولوائحها الخاصة وعدم الاعتداد بالقوانين المعمول بها في البلاد، ولما صدر القانون رقم 2010/6 في شأن العمل في القطاع الأهلي تم مخاطبة الشركة حول مدى التزامها بتطبيق أحكام هذا القانون وكذا قانون العمل في القطاع النفطي رقم 28 لسنة 1969 حيث أفادت الشركة مرة بعدم وضوح النصوص ومرة بعدم وجود نص تشريعي مما استدعانا لمخاطبة وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل لطلب الفتوى حول الكثير من النقاط التي رفضتها الشركة حيث توافق تفسير الوزارة لتفسيرنا حول هذه المواد، ولما كانت الشركة مازالت لم تطبق الأحكام الآتية:

1. الباب الثاني - في الاستخدام والتلمذة والتدريب المهني - الفصل الرابع في تشغيل النساء المواد (23، 25) من قانون العمل رقم 2010/6.
2. الباب الثالث عقد العمل الفردي - الفصل الأول - تكوين عقد العمل مادة (29) (اللغة العربية).
3. الباب الثالث - عقد العمل الفردي - الفصل الثالث - انتهاء عقد العمل ومكافأة نهاية الخدمة - مادة (46).
4. الباب الرابع في نظام وظروف العمل - الفصل الأول - في الأجر - مادة (55) عدم احتساب مخصصات دعم العمالة ضمن الأجر الشامل.
5. مادة (62) آخر أجر.
6. الباب الرابع - الفصل الثاني - ساعات العمل والراحة الأسبوعية - مادة (65) عدم منح العمال فترة راحة خلال ساعات العمل اليومية.
7. مادة (66) تجاوز ساعات العمل الإضافي الحد الأقصى المحدد لذلك.
8. مادة (67) عدم احتساب الأجر الواجب احتساب المستحقات على أساسه على أيام العمل الفعلية مادة (68) عدم منح العمال أيام بديلة عن العطل الرسمية التي يعملون خلالها.
9. ومازالت الشركة لا تطبق هذه الأحكام منذ صدور قانون العمل في القطاع الأهلي رقم 6/ 2010 حتى تاريخه وتستمر في تطبيق سياستها الخاصة المستمدة من سياسة الشريك الأجنبي والقوانين الأجنبية) - فما هو السبب الحقيقي لتجاهل وتعنت الشركة في تطبيق قانون العمل الجديد حتى اليوم وبعد مرور أكثر من عام وشهرين على صدوره؟

هذا وتابعت النقابة بالقول ان ما يجري من تصعيد لا تتحمل مسؤوليته النقابة أو الموظفين بل يتحمل مسؤوليته مسؤولو الشركة، بعد أن قوبلت جميع جهودنا النقابية (بالتجاهل والتعنت والرفض)، وهو الأمر الذي ليس له ما يبرره إلا رؤيتهم القاصرة بعدم تطبيق قانون العمل الجديد والتي نعتقد أنها سببت في الوقت الراهن الأزمة الحقيقية التي يعيشها الموظفون.

وعبرت النقابة عن استياء جميع الاتحادات النقابية والنقابات الزميلة وعلى رأسهم الاتحاد العام واتحاد البترول ورفضهم أن يترك الأمر لبعض مسؤولي الشركة يديرونه بهذه السياسة التعسفية دون رقيب أو حسيب عليهم، وقالت النقابة ان ذلك من شأنه أن يدفع بالمزيد من التصاعد والتصادم، وأن هذه السياسة ستؤدي الى تقليل الإنتاجية وإشاعة عدم الأمان أو الاستقرار الوظيفي بين أبناء القطاع، الأمر الذي يجعلنا نتساءل إلى أي طريق يريدون أن يصلوا بنا بعد أن سدوا في وجه النقابة والموظفين جميع السبل للوصول لحلول عادلة.

كما توجهت النقابة بمناشدة لسمو رئيس مجلس الوزراء ووزير النفط ورئيس مؤسسة البترول بسرعة التحرك لاتخاذ اللازم وبأقصى سرعة واحتواء ووقف تجاوز هؤلاء المسؤولين ومساءلتهم وتوقيفهم، وإن كان هؤلاء المسؤولون سيستمرون في هذا النهج فعليهم الرحيل وترك المسؤولية لمن هم أقدر منهم.

كما ناشدت النقابة الجميع بتوحيد الصفوف والالتفاف حول المطالب العادلة والمشروعة، وليكن الصوت والموقف ثابتا قويا في وجه التعنت والتجاهل والطغيان، وبإذن الله نحن كما عاهدتمونا وعاهدناكم لن نحيد ومستمرون وماضون فيما تعاهدنا عليه حتى تحقيق جميع المطالب العادلة والمشروعة، سائلين المولى عز وجل الرشد والثبات على الحق.

دعا مفتشي الوزارة لتعريف العمالة الوافدة بحقوقها وواجباتها

المنصور: التحويل من مادة 20 إلى إقامة عمل وفق احتياجات السوق

منصور المنصور وثابت الهارون ود. أمين وردات خلال افتتاح ورشة العمل

أكد الوكيل المساعد لقطاع العمل في وزارة الشؤون منصور المنصور حرص الوزارة على تدريب وتطوير الكوادر العاملة بها في جميع القطاعات وبالأخص قطاع العمل، لافتا إلى أن التدريب المستمر لتلك الكوادر يهيئ بيئة عمل أفضل داخل القطاع يستفيد منها الموظف، وصاحب المعاملة.

ونوه المنصور خلال افتتاح ورشة تفتيش العمل التي اقيمت صباح أمس والمقامة تحت رعاية وكيل وزارة الشؤون محمد الكندري في فندق شيراتون الكويت بالتعاون مع منظمة العمل الدولية إلى أن الهدف من إقامة هذه الورشة لمفتشي العمل الوصول إلى أحدث طرق التفتيش في العالم في قطاع العمل، وتطوير خبرات المفتشين، وتطوير أدائهم من خلال إكسابهم مهارات جديدة من الخبراء والمختصين في هذا المجال. ولفت المنصور إلى أن هذا التعاون الطيب بين الوزارة ومنظمة العمل الدولية يأتي بثمار جيدة، في قطاع العمل من خلال تثقيف موظفي القطاع بحقوق العامل، وبالقوانين الدولية، ونسعى من خلال هذا التعاون إلى إيجاد جيل جديد من أصحاب الكفاءات والخبرات من العمالة الوطنية للارتقاء بالخدمات التي تقدمها الوزارة. وردا على سؤال حول تحويل الخدم من المادة 20 إلى المادة 18 للعمل في القطاع الأهلي قال المنصور قانون العمل يسمح بالتحويل، لكن الأمر يتم بناء على احتياجات السوق إلى تلك العمالة، ومن خلال التنسيق مع الوزارات والهيئات المختصة مثل وزارة الداخلية.

من جانبه ثمّن ممثل منظمة العمل الدولية في الكويت ثابت الهارون التعاون القائم بين وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ومنظمة العمل الدولية في مجال تطوير موظفي الوزارة باقامة مثل هذه الورش التأهيلية، لافتا إلى أن هذا التعاون يأتي انسجاما مع روح التعاون والشراكة بين الكويت والمنظمة.

وأضاف، وباعتبار الشؤون هي المسؤولة عن تنظيم قانون العمل بعد صدوره وما ترتب عليه من قرارات منظمة وجد من الضروري إقامة ورش عمل للمفتشين من أجل اكتساب خبرات دولية، وترجمة تلك الخبرات على أرض الواقع. ولفت إلى أن هناك الكثير من الانتقادات توجه إلى بعض الدول لانتهاكها حقوق العمالة، وفي العادة مفتشي العمل يتحملون مسؤولية كبيرة تجاه هذه الانتقادات، لذلك فإن تأهيلهم وتدريبهم مسألة في غاية الأهمية، متمنيا أن تكون تلك الورشة الخطوة الأولى التي تلحقها العديد من الورش، حتى يكتسب الموظفون العاملون في ذلك القطاع خبرة تؤهلهم للتعامل مع قضايا العمال والحفاظ على مصالح أرباب العمل.

● بشرى شعبان

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلتي العزيور والغريبه الكرام

لوفاة المغفور لها بإذن الله تعالى

بتله عواجه بن عزيور

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته
وألهم أهلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

طالب الحكومة والنواب بالرد على تصريحات أبادي البربرية السخيفة

«تماهي»: إيران تحاول تصدير أزماتها للخارج في محاولة للهرب من قمع شعبها في الداخل

م.عبدالمانع الصوان

ندد تيار المسار الاهلي (تماهي) بالتصريحات الاستفزازية التي جاءت على لسان رئيس الاركان الايراني فيروز ابادي والتي وصف فيها الخليج العربي بأنه «ملك لايران».

وقد عبر رئيس التيار م.عبدالمانع الصوان عن استياء التيار من تصريحه الذي ادعى فيه أن الخليج العربي الذي عاش على ضفتيه الشرقية والغربية العرب منذ القدم خليج فارسي.

وقد نبه التيار رئيس الاركان ابادي الى تواجد ابناء القبائل العربية القاطنين في لنجة وبستك والاهواز والمحمرة والساحل الغربي للخليج العربي من الشمال الى الجنوب، ودلالات تواجد هذا العدد الكبير لابناء القبائل العربية هناك ما هو الا دليل آخر قاطع بعروبة هذه المنطقة بأسرها وانتمائها العربي الازلي والمحتوم.

كما استغرب التيار زعم ابادي عدم استيعاب دول الخليج صحوات شعوبها في الوقت الذي تزداد فيه هجرة المواطنين الايرانيين الى دول الخليج هربا من الفقر والقمع، بحثا عن حياة كريمة واستقرار اجتماعي في ظل ما تشهده ايران من تضييق على جميع ابناء الشعب ومن الثورات المتتالية الرافضة لهذا التضييق وليست الثورة الخضراء سوى واحدة منها.

ولفت التيار الى ان الكثير من شعوب العالم تعيش حاليا تحت سقف دول الخليج العربي وذلك لتمتعها بنمو اقتصادي عال، ومناخ تجاري جاذب ومتميز، وفرص ذهبية لتحقيق مستويات اجتماعية مثلى تعكس مدى الرخاء والازدهار العام لهذه الدول والذي لم يتحقق من الفراغ بل بفضل حكام الخليج العربي الذين اعتبروا رخاء وازدهار الخليج العربي وابنائه اولوية ليس لها بديل اخر، بينما تتركز اهتمامات الدولة الفارسية الجديدة حاليا على تصدير ازماتها المحلية وخلق مناخ مضطرب في سبيل المزيد من التعتيم على ما يجري في الداخل.

وقد اشاد التيار بفكرة الكونفدرالية الخليجية التي تعبر عن طموحات وامال ابناء شعوب الخليج لاسيما ان هناك الكثير من القواسم المشتركة والسمات المتشابهة التي قد تصل الى حد التوأمة في بعض الاحيان.

كما طالب «تماهي» الحكومة والنواب والقوى والفعاليات السياسية بعدم السكوت والرد القاسي على تصريحات رئيس الاركان الايراني فيروز ابادي البربرية والتي تمثل سخافات هزلية لا تنفع سوى فريق سياسي معزول وغريق يعتقد ان التشبث بقشة التمييز العنصري واحياء النعرات الاثنية والطائفية ستكون سبيلا في بقائه.